

Distr.: General
30 March 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة الخامسة والخمسون

نيويورك، 27 حزيران/يونيه - 15 تموز/يوليه 2022

**إقرار نصوص منظمات أخرى: الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات
المستحقة عند الطلب وفقاً للقواعد الموحدة رقم 758 للكفالات المستحقة
عند الطلب**

مذكرة من الأمانة

1- في رسالة مؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2021 (مستسخة في المرفق الأول)، طلب الأمين العام لغرفة التجارة الدولية إلى اللجنة أن تنظر في إقرار الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب وفقاً للقواعد الموحدة رقم 758 للكفالات المستحقة عند الطلب (ISDGP)⁽¹⁾ من أجل استخدامها في جميع أنحاء العالم. وشفعت غرفة التجارة الدولية طلبها بمقدمة عن الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب (مستسخة في المرفق الثاني).

2- ولعل اللجنة تود أن تلاحظ أنها قد أقرت بالفعل عدداً من نصوص غرفة التجارة الدولية، مثل قواعد استخدام المصطلحات التجارية (قواعد الإنكوترمز 2020) والقواعد الموحدة لشراء مستندات التصدير (URF 800)، والصيغة المنقحة لعام 2010 من القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب (URDG 758)، والأعراف والممارسات الموحدة المتعلقة بالاعتمادات المستندية (UCP 600)، والممارسات الضامنة الدولية (ISP98)، والقواعد الموحدة لسندات ضمان العقود (URCB)، والأعراف والممارسات الموحدة المتعلقة بالاعتمادات المستندية (UCP 500)، وغيرها⁽²⁾.

3- ولعل اللجنة تود أن تشير، بوجه خاص، إلى أنها أقرت الصيغة المنقحة لعام 2010 من القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب (القواعد URDG 758) في دورتها الرابعة والأربعين، المعقودة في عام 2011 (A/66/17، الفقرة 249). وفي تلك المناسبة، هنأت اللجنة غرفة التجارة الدولية "على إسهامها مجدداً في تيسير التجارة الدولية عن طريق إضفاء مزيد من الوضوح والدقة والشمولية على قواعدها المتعلقة بالكفالات

(1) يمكن الاطلاع عليها على الرابط: <https://2go.iccwbo.org/international-standard-demand-guarantee-practice-isdgp-for-urdg-758.html>

(2) ترد قائمة بالنصوص التي أقرتها الأونسيترال على الرابط: <https://uncitral.un.org/ar/texts/endorsed>



الرجاء إعادة استعمال الورق



المستحقة عند الطلب إلى جانب سمات مبتكرة تجبّد الممارسات المتّبعة مؤخرًا". ولاحظت اللجنة أيضا أنّ القواعد الموحّدة للكفالات المستحقة عند الطلب "تشكّل مساهمة قيّمة في تيسير التجارة الدولية" (المرجع نفسه).

4- ولعل اللجنة تود أيضا أن تشير إلى أن الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب تمثل وثيقة مصاحبة للقواعد URDG 758 لكونها تكمل تلك الأخيرة، بتحديد وتسجيل أفضل الممارسات وفقاً للقواعد URDG 758 وما يتعلق بها. وعلاوة على ذلك، لعل اللجنة تود أن تلاحظ أن القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب (القواعد URDG 758) تقدم مجموعة من القواعد التي تنطبق على الكفالات المستحقة عند الطلب لتأمين الالتزامات النقدية والالتزامات الأداء في مجموعة واسعة من العقود الدولية والمحلية، وهي متوافقة تماماً مع اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة، التي أعدتها اللجنة في عام 1995 وأقرتها غرفة التجارة الدولية في عام 1999 (A/66/17، الفقرة 248). ومن ثم، فإن اللجنة مدعوة إلى النظر في إقرار الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب (ISDGP).

6 كانون الأول/ديسمبر 2021

رسالة من السيد جون دبليو إتش دنتون (ضابط وسام أستراليا - AO)، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية

أكملت غرفة التجارة الدولية الآن وضع الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب وفقاً للقواعد الموحدة رقم 758 للكفالات المستحقة عند الطلب. والقواعد التي تتضمنها تمثل خلاصة وافية للممارسات المتبعة في إطار القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب التي أقرتها الأونسيترال في عام 2010.

وستتطبق مجموعة القواعد الجديدة على كفالات مستحقة عند الطلب تصل قيمتها إلى مئات البلايين من الدولارات وتؤمن الالتزامات النقدية والتزامات الأداء في مجموعة واسعة من العقود الدولية والمحلية.

ويتضمن هذا المؤلف 215 ممارسة معيارية دولية جمعت خلال عقد من تطبيق القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب. وهي تجسد أفضل الممارسات في مجال الكفالات المستحقة عند الطلب طوال دورة حياة الكفالة: صياغة الكفالات والكفالات المقابلة وإصدارها، وتقديمها، وفحصها وسداد مبلغها، ورفضها وانتهاء مدتها، ونقلها وإحالتها، بالإضافة إلى مسائل أخرى.

وتبين الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب كيف ينبغي إدماج مبادئ ومحتوى القواعد URDG 758 في الممارسة اليومية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب، وذلك في جميع أنواع الكفالات، الدولية أو المحلية، وفي جميع قطاعات التجارة والصناعة، بغض النظر عن وقت أو مكان إصدار الكفالة أو الكفالة المقابلة.

وأقرت اللجنة المصرفية التابعة لغرفة التجارة الدولية الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب في 31 آذار/مارس 2021 خلال الجلسة العامة لاجتماعها السنوي لعام 2021 التي ضمت لجاننا الوطنية الحالية التابعة لغرفة التجارة الدولية البالغ عددها 87 لجنة تحت إشراف مجموعة خبراء من 12 بلداً وبقيادة الرئيسين الدكتور جورج أفاكي والسيد غلين رانسبير.

ويربط غرفة التجارة الدولية ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) تاريخ من الإقرار المشترك للمعايير، ونعتقد أن إقرار الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب سيمثل الخطوة المنطقية التالية لتيسير التجارة الدولية في جميع أنحاء العالم.

ولذلك، نود غرفة التجارة الدولية أن تطلب إقراراً رسمياً من الأونسيترال للممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب وفقاً للقواعد URDG 758. ونأمل أن تلي منظمكم هذا الطلب الرسمي للإقرار ويسعدنا تزويدكم بأي معلومات إضافية ترغبونها بشأن الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب.

المرفق الثاني

مقدمة عن الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب وفقاً للقواعد الموحدة رقم 785 للكفالات المستحقة عند الطلب

تمثل الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب وفقاً للقواعد الموحدة رقم 758 للكفالات المستحقة عند الطلب (ISDGP) وثيقة مصاحبة للقواعد الموحدة الصادرة عن غرفة التجارة الدولية URDG 758 للكفالات المستحقة عند الطلب. وهي تكمل القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب بتحديد وتسجيل أفضل الممارسات المتعلقة بالقواعد الموحدة بالإضافة إلى مسائل أخرى.

وبينما يشار إلى الممارسات المعيارية الدولية في مجال الكفالات المستحقة عند الطلب - التي يُراد لوثيقة الممارسات المعيارية أن تجسدها - في المادة 2 من القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب فيما يتعلق بتحديد عملية التقديم الممتثلة للشروط، فمن الممكن استخدامها كدليل مفيد يتجاوز مجرد فحص المستندات، لتغطية جميع مراحل دورة حياة الكفالة والكفالة المقابلة. وجمعت الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب خلال أكثر من عقد من تطبيق القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب في آلاف المعاملات التي حددها أعضاء غرفة التجارة الدولية كأفضل الممارسات الدولية في مجال الكفالات المستحقة عند الطلب، ولكنها استُمدت أيضاً من عدد من الحوادث المؤسفة التي أفضت إلى إجراءات قضائية مكلفة، وهي تقدم بذلك نظرة متعمقة لا مثيل لها إلى التطبيق الصحيح للقواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب في سياق عملي. وتتبع حجيتها أساساً من العملية التشاركية المتبعة في صياغتها. وبفضل ورود 72 مجموعة من التعليقات الوطنية من 27 لجنة وطنية تابعة لغرفة التجارة الدولية في القارات الخمس، وعدد لا يحصى من فرادى التعليقات من الممارسين في جميع أنحاء العالم، أُتيحَت عملية صياغة تعاونية للممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب، التي تمثل بحق ممارسات الكفالة على الصعيد الدولي. وتغطي المعايير المدرجة جميع أنواع الكفالات المستحقة عند الطلب، المحلية والدولية، في جميع قطاعات التجارة والصناعة.

وتمثل الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب الممارسات المثلى عند تطبيق القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب؛ وهي بذلك لا تمثل تعديلاً لتلك القواعد ولا يمكن أن تتعارض مع فرادى القواعد الواردة فيها. وهي توفر إرشادات بشأن كيفية تطبيق القواعد والممارسات المقننة في القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب بغض النظر عن القانون الواجب التطبيق، الذي ستسود دوماً قواعده الإلزامية. وبناءً على ذلك، يجب أن تُقرأ الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب بالاقتران مع القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب، لا مستقلة بذاتها. والأمثلة التي تقدم في الممارسات المعيارية تأتي بغرض التوضيح لا على سبيل الحصر. ويمكن للممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب أن تستخدم أيضاً كوسيلة مساعدة لتفسير القواعد الموحدة رقم 458 للكفالات المستحقة عند الطلب (URDG 458) عندما لا تتعارض القاعدة ذات الصلة في القواعد URDG 458 مع الصيغة المنقحة في القواعد URDG 758.

وعلى مدى السنوات الـ 30 الماضية، ظلت المحاكم وهيئات التحكيم تشير بانتظام إلى القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب باعتبارها خلاصة وافية للأعراف والاستخدامات في مجال الكفالات المستحقة عند الطلب، حتى في حالات لم تشمل فيها الكفالة المتنازع بشأنها القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب. وعلى نفس المنوال، يتوقع أن تقدم الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب أيضاً إرشادات بشأن أفضل الممارسات في مجال الكفالات المستحقة عند الطلب حتى في الحالات التي لم تشمل تحديداً على القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب.

والممارسات المثلى المدرجة في الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب ليست شاملة، ولا يتوقع لها أن تصبح شاملة. ويمكن أن تحدد لكل حالة على حدة ممارسات أخرى للكفالات وفقاً للقواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب. ويمكن أن تنطبق هذه الممارسات الإضافية غير المقننة إلى جانب الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب أو بدلا منها عندما تثبت أهمية تلك الممارسات للقضية قيد النظر وكذلك طابعها الدولي وانتشارها. ومن الطبيعي أن تضيف الآراء الرسمية للجنة المصرفية التابعة لغرفة التجارة الدولية إلى الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب وتكملها حتى لو لم تكن هذه الآراء مدرجة في الممارسات المعيارية أو في أي إضافة لها قد تنشر لاحقاً. وعلى النقيض من ذلك، لا ينبغي اعتبار أن الممارسة المحلية، مهما كانت واسعة الانتشار في البلد المعني، ترقى إلى مصاف الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب بموجب القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب.

ولتجنب التكرار، تحمل المصطلحات المستخدمة في الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب نفس المعنى المنسوب إليها في القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب. وعلى وجه الخصوص، فمصطلح "الكفالة" يعني الكفالة المستحقة عند الطلب ويشمل الكفالة المقابلة، ومصطلح "الكفيل" يشمل الكفيل المقابل، ما لم ينص على خلاف ذلك في الممارسة ذات الصلة. والإشارة إلى "المادة" متبوعة برقمها في الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب تعني القاعدة المقابلة في القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب ما لم يذكر خلاف ذلك.

وفي الممارسات المعيارية الدولية المتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب، تصنف الممارسات وفقاً للخطوات المتتالية في دورة حياة الكفالة. ويرد في نهايتها فهرس يربط كل ممارسة من الممارسات المدرجة بالمواد المتعلقة بها في القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب.